هجمات صواريخ «سكود» العراقية، طالما لم تتجاوز الخسائر البشرية والمادية حدّاً معيّناً، وطالما لم يستخدم العراق رؤوساً كيميائية، أو جرثومية، في صواريخه. وانطلق هذا الموقف من اعتبار ان الجيش الاسرائيلي لن يكون بامكانه، ضمن الظروف القتالية السائدة والحشد الهائل من قوات التحالف وأسلحتها الاكثر حداثة وتطوّراً، ان يحدث تغييراً هاماً ومؤثّراً في وتيرة العمليات العسكرية (زئيف شيف، **هآرتس**، ٢٠/١/١٩٩١). كما التزمت اسرائيل تجاه الولايات المتحدة الاميركية عدم اتخاذ قرار الردّ العسكري دون التنسيق مع واشنطن والقيادة العسكرية لقوات التحالف. وعلى الرغم من ان هذا الموقف أكسب اسرائيل تقدير دول التحالف، وانهالت على رئيس حكومتها برقيات الدعم والتأييد من زعماء الدول الغربية ومن الاسرائيليين، على حدّ سواء، الّا ان ذلك القرار كان يخفي، على ما يبدو، قدراً من التصادم مع الولايات المتحدة الاميركية، تمثّل في رفض القيادة العسكرية الاميركية تسليم اسرائيل رموز التعارف العسكرية (الشيفرة) بين طائرات القوات الحليفة، الامر الذي من شأنه منع تبادل النار بين الطائرات «الصديقة»، في اثناء أدائها المهمات القتالية (**دافار**، ٢٨/١/١٩٩١).

وقد أشار الى ذلك، صراحة، وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في اثناء زيارته الولايات المتحدة الاميركية، في أواخر كانون الثاني (يناير) الماضي، حيث أعلن ان اشتراك اسرائيل في الحرب ضد العراق مرهون بالتنسيق مع الجيش الاميركي في مجال القتال الجوي (**المصدر نفسه**). والواضح في هذا الموقف هو ان «ضبط النفس» الاسرائيلي مرهون بعامل الوقت والمستجدات على أرض المعركة، من جهة، وحجم الاصابات الاسرائيلية، من جهة أخرى. وكانت الادارة الاميركية قرأت، بوضوح تامّ، ما يدور في أوساط القيادة السياسية ـ العسكرية الاسرائيلية من مخاوف وحسابات آنية، واستراتيجية، عندما أرسلت نائب وزير الخارجية الاميركية، لورنس ايغلبرغر، الى تل ـ أبيب لتطمين القيادة الاسرائيلية وضمان التزامها سياسة «ضبط النفس»، ذلك الالتزام الذي لم تجد اسرائيل صعوبة في قطف ثماره وجني مكاسبه من أطراف التحالف، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

الى جانب ذلك، أثارت قضية «ضبط النفس» نقاشاً داخل اسرائيل تناول أحد أهمّ ركائز العقيدة الامنية الاسرائيلية، وهي، تحديداً، مفهوم «الردع» الاسرائيلي، الذي ارتكزت اسرائيل عليه، تاريخياً، لتبرير مبادرتها الدائمة الى شنّ هجوم ضد أهداف عسكرية لدى الطرف الآخر تعتبرها تهديداً لأمنها، وحرصها الدائم على الاحتفاظ بالتفوّق العسكري المطلق في المنطقة. الّا ان الظروف الموضوعية، في حالة الحرب ضد العراق، فرضت على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، على ما يبدو، ادخال بعض التعديلات على مفهوم «الردع». فقد اعتبر رئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، ان اسرائيل لم تفقد شيئاً من قدرتها الردعية العسكرية بنتيجة التزامها سياسة «ضبط النفس» تجاه هجمات الصواريخ العراقية، ذلك ان «الالتزام بضبط النفس انطلق من موقف قوة؛ وبالتالي، فان مشاركة جنود اميركيين في الدفاع عن اسرائيل لا تنطوي على أي احراج، بل يجب اعتبارها خطوة تقنية مؤقتة أكثر منها احالة لمسؤولية الدفاع عن اسرائيل الى حليفها الأقوى» (**المصدر نفسه**، ٢١/١/١٩٩١).

هذا الموقف الداعي، عملياً، الى ضرورة الحفاظ على التنسيق الكامل مع واشنطن والتعاون مع القيادة العسكرية في مسرح العمليات الخليجية، دافع عنه كبير المعلّقين العسكريين في «هآرتس»، زئيف شيف، بتاريخ ٢١/١/١٩٩١، وتحدث عنه مطوّلاً رئيس الاستخبارات العسكرية سابقاً، اللواء (احتياط) شلومو غازيت (**معاريف**، ٣/٢/١٩٩١). اذ بينما استهل حديثه باستعادة العمليات المتعددة التي نفّذها الجيش الاسرائيلي، انطلاقاً من مبدأ «الردع» والمبادرة العسكرية، مؤكداً ان القدرة العسكرية الاسرائيلية تجد نموذجها الاكثر حداثة في عملية اطلاق الصواريخ التجريبية التي أُجريت قبل اندلاع حرب الخليج بأيام معدودة، انطلق اللواء غازيت، مباشرة، الى تعداد الاسس التي استندت اليها اسرائيل في اتباع سياسة «ضبط النفس»:

١ ـ ان النشاط العسكري العراقي ضد اسرائيل لم يخلق، حتى تلك الساعة، حاجة لردّ اسرائيلي. فالرئيس العراقي لم ينفّذ، بعد، تهديداته، واكتفى باطلاق صواريخ تقليدية، غير متطوّرة، وتفتقر الى الدقّة في التصويب، حسب قوله،